PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

Modern Linguistics and the Reading of the Grammatical Heritage: From Description to Interpretation

د. صويلة عمار
المجمع الجزائري للغة العربية، ammarsouila2@gmail.com

المُعرّف الرّقميّ للمقال: DOI 10.33705/0114-028-003-007

أستلم: 14/ 05/ 2026
قُبل: 04/ 06/ 2026
نُشر: 15/ 09/ 2026

Modern Linguistics and the Reading of the Grammatical Heritage: From Description to Interpretation

Revue la Langue arabe
2026 The Author(s)
Published by the High council of the Arabic language.
This is an open acces article under the

CC BY license

Abstract : This article aims to reread the Arabic grammatical tradition in light of modern linguistics through an integrated, critical approach that moves beyond the epistemic break on the one hand and the uncritical imposition of contemporary conceptual categories on the other. The study starts by analyzing the methodological foundations on which Arabic grammar was built, highlighting its functional and semantic character, then examines some modern linguistic trends such as structuralism, functionalism, and pragmatics—to reveal possible points of intersection and the limits of methodological benefit. The article concludes that integration between Arabic grammar and modern linguistics is conditional on awareness of the differences between knowledge systems and on adopting a dialogic reading that respects the internal logic of the traditional texts while using contemporary analytical tools without reducing them to ready-made templates.

Keywords: modern linguistics; grammatical tradition; description; interpretation**.**

اللسانيات الحديثة وقراءة التراث النحوي: من الوصف إلى التفسير

الملخّص: يهدف هذا المقال إلى إعادة قراءة التراث النحوي العربي في ضوء اللسانيات الحديثة قراءةً تكاملية نقدية، تتجاوز منطق القطيعة المعرفية من جهة، ومنطق الإسقاط المفاهيمي غير المنضبط من جهة أخرى. وينطلق البحث من تحليل الأسس المنهجية التي قام عليها النحو العربي، مبرزًا طابعه الوظيفي والدلالي، ثم يقارب بعض الاتجاهات اللسانية الحديثة، كالبنيوية والوظيفية والتداولية، للكشف عن أوجه التقاطع الممكنة وحدود الإفادة المنهجية. ويخلص المقال إلى أن التكامل بين النحو العربي واللسانيات الحديثة مشروط بالوعي باختلاف الأنساق المعرفية، واعتماد قراءة حوارية تحترم منطق النص التراثي، وتستثمر أدوات التحليل المعاصر دون إخضاعه لقوالب جاهزة.

كلمات مفتاحيّة: اللسانيات الحديثة؛ التراث النحوي؛ الوصف؛ التفسير.

PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

1. **المقدمة:** يُعدّ التراث النحوي العربي أحد أبرز الإنجازات المعرفية التي أسهمت في تشكّل العلوم اللغوية في الحضارة العربية الإسلامية، إذ لم يكن النحو العربي علمًا وصفيًا محضًا، بل مشروعًا معرفيًا مركّبًا استجاب لحاجات دينية وثقافية ولسانية ملحّة، في مقدمتها صيانة اللسان العربي، وضبط قراءة القرآن الكريم، وضمان سلامة الفهم والتأويل. وقد تبلور هذا المشروع عبر جهود علماء كبار على رأسهم سيبويه، في إطار رؤية منهجية تجمع بين الاستقراء والقياس، والتجريد، وتستند إلى وعي عميق ببنية اللغة ووظائفها.

ومع تطور اللسانيات الحديثة منذ مطلع القرن العشرين، خصوصًا مع أعمال فردينان دي سوسير، ثم ما تلاها من اتجاهات بنيوية ووظيفية وتداولية أُعيد طرح سؤال العلاقة بين الدرس اللغوي الحديث والتراث النحوي العربي، بين من يرى في هذا التراث مجرد مرحلة تاريخية تجاوزها العلم، ومن يدعو إلى استثماره بوصفه منجمًا نظريًا غنيًا يمكن إعادة قراءته في ضوء المناهج اللسانية المعاصرة.

وقد اتخذت هذه العلاقة طابعًا إشكاليًا، اتسم أحيانًا بالتوتر المنهجي، نتيجة محاولات إسقاط مفاهيم لسانية حديثة على نصوص تراثية دون مراعاة سياقها المعرفي والتاريخي، مما أدى إلى قراءات اختزالية أو أحكام متسرعة حول طبيعة النحو العربي ومنهجه. في مقابل ذلك، برز اتجاه

علمي معاصر يدعو إلى قراءة تكاملية نقدية، تقوم على الحوار بين التراث والحداثة، دون قطيعة أو ذوبان.

ويندرج هذا المقال ضمن هذا الاتجاه الأخير، إذ يسعى إلى إعادة قراءة التراث النحوي العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، قراءة واعية بأدواتها ومحترمة لخصوصية النسق التراثي، بهدف الكشف عن نقاط الالتقاء المنهجية وإبراز حدود الاستفادة الممكنة دون الوقوع في الإسقاط أو التلفيق المفاهيمي.

إشكالية البحث وأهدافه ومنهجه

تنطلق إشكالية هذا البحث من السؤال المركزي الآتي:

إلى أي حد يمكن قراءة التراث النحوي العربي في ضوء اللسانيات الحديثة قراءة علمية تكاملية، دون الإخلال بخصوصيته المنهجية والمعرفية؟

ويتفرع عن هذا السؤال المركزي عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- ما الأسس المنهجية التي قام عليها النحو العربي؟
- ما أوجه التقاطع بين مفاهيم النحو العربي ومفاهيم اللسانيات الحديثة؟
- ما حدود الاستفادة من المناهج اللسانية المعاصرة في قراءة التراث النحوي؟
- كيف يمكن تجاوز القراءة الإسقاطية نحو نموذج تكاملي نقدي؟

ويهدف البحث إلى:

- إبراز الطابع المنهجي والعلمي للنحو العربي؛

PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

- تفكيك الصور النمطية التي تختزل التراث النحوي في البعد الشكلي؛
- تبيان إمكانات التكامل بين النحو العربي واللسانيات الحديثة؛
- اقتراح قراءة منهجية متوازنة للتراث النحوي؛

ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من المقاربات المقارنة، وذلك من خلال تحليل النصوص النحوية التراثية، ومقارنتها ببعض المفاهيم اللسانية الحديثة، دون افتراض تطابق أو تماثل مسبق.

2. التراث النحوي العربي – الأسس والمفاهيم

1.2. سياق نشأة النحو العربي ووظيفته المعرفية: لم ينشأ النحو العربي في فراغ معرفي، بل جاء استجابة لحاجات حضارية ودينية ولسانية ملحّة فرضها انتشار الإسلام، واتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول أقوام غير عرب في دائرة الاستعمال اللغوي العربي. وقد ترتّب عن هذا الواقع اختلاط الألسنة وظهور اللحن، بما شكّل تهديدًا مباشرًا لفهم النص القرآني وضبطه، الأمر الذي استدعى وضع قواعد تضبط الاستعمال اللغوي وتحفظ سلامته.

ويُفهم من هذا السياق أن النحو العربي لم يكن علمًا معياريًا بالمعنى المدرسي الضيق، بل كان علمًا وظيفيًا ذا غاية معرفية وتأويلية. فالتقعيد لم يكن غاية في ذاته، وإنما وسيلة لفهم المعنى وضبط الدلالة. ويظهر هذا البعد بجلاء في ارتباط النحو منذ بداياته بعلم التفسير والقراءات

والفقه، مما يمنحه طابعًا تكامليًا لا يمكن فصله عن بقية العلوم الشرعية واللغوية.

وقد اعتمد النحو العربي، في تأسيسه، منهجًا استقرائيًا صارمًا، يقوم على تتبع كلام العرب في مظانه الموثوقة، من قرآن كريم، وحديث نبوي، وشعر جاهلي وإسلامي، ثم استنباط القواعد العامة. وهذا المنهج، وإن لم يُصَغ في صورة نظرية صريحة كما هو الحال في المناهج العلمية الحديثة، إلا أنه يعكس وعيًا منهجيًا عميقًا بطبيعة اللغة كنظام قائم على الانتظام لا على الفوضى.

لم ينشأ النحو العربي في فراغ معرفي، بل جاء استجابة لحاجات حضارية ودينية ولسانية ملحّة، فرضها انتشار الإسلام، واتساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول أقوام غير عرب في دائرة الاستعمال اللغوي العربي. وقد ترتّب عن هذا الواقع اختلاط الألسنة، وظهور اللحن، بما شكّل تهديدًا مباشرًا لفهم النص القرآني وضبطه، الأمر الذي استدعى وضع قواعد تضبط الاستعمال اللغوي وتحفظ سلامته (السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج2، ص 399؛ ابن خلدون، المقدمة، ص 555).

ويُفهم من هذا السياق أن النحو العربي لم يكن علمًا معياريًا بالمعنى المدرسي الضيق، بل كان علمًا وظيفيًا ذا غاية معرفية وتأويلية. فالتقعيد لم يكن غاية في ذاته، وإنما وسيلة لفهم المعنى وضبط الدلالة. ويظهر هذا البعد بجلاء في ارتباط النحو منذ بداياته بعلم التفسير والقراءات

PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

والفقه، مما يمنحه طابعًا تكامليًا لا يمكن فصله عن بقية العلوم الشرعية واللغوية (السيوطي 2006م، صفحة 6).

وقد اعتمد النحو العربي، في تأسيسه، منهجًا استقرائيًا صارمًا، يقوم على تتبع كلام العرب في مظانه الموثوقة، من قرآن كريم، وحديث نبوي، وشعر جاهلي وإسلامي، ثم استنباط القواعد العامة. وهذا المنهج، وإن لم يُصَغ في صورة نظرية صريحة كما هو الحال في المناهج العلمية الحديثة، إلا أنه يعكس وعيًا منهجيًا عميقًا بطبيعة اللغة كنظام قائم على الانتظام لا على الفوضى (سيبويه، صفحة 29).

2.2. مفهوم العامل بين التفسير والتجريد: يُعدّ مفهوم **العامل** من أكثر المفاهيم النحوية إثارة للجدل في الدرس اللغوي الحديث، وقد تعرّض لانتقادات شديدة بدعوى كونه مفهومًا تجريديًا ميتافيزيقيًا لا يستند إلى واقع لغوي ملموس. غير أن قراءة هذا المفهوم في سياقه التراثي تكشف عن وظيفة تفسيرية منهجية، لا عن افتراض غيبي أو ذهني مجرد.

فالعامل في النحو العربي ليس سببًا فيزيائيًا لإحداث الإعراب، بل أداة تفسيرية تهدف إلى ضبط العلاقات بين مكونات الجملة، وتفسير انتظام العلامات الإعرابية داخل النسق التركيبي. وقد أدرك النحاة أنفسهم الطابع الاصطلاحي لهذا المفهوم، وهو ما يتجلى في تعدد صور العامل بين

لفظي ومعنوي، ظاهر ومقدّر، مما يدل على مرونة المفهوم وعدم انغلاقه على تصور واحد.

وعند مقاربة مفهوم العامل في ضوء اللسانيات الحديثة، يمكن النظر إليه بوصفه محاولة مبكرة لتفسير العلاقات التركيبية، وهو ما يقارب، من حيث الوظيفة لا من حيث المصطلح، مفاهيم مثل **العلاقات النحوية** أو **الاعتماد التركيبي** في النحو الحديث. غير أن أي مقارنة من هذا القبيل ينبغي أن تتم بحذر منهجي، حتى لا يتحول العامل إلى مجرد مقابل اصطلاحي لمفاهيم لسانية معاصرة.

يُعدّ مفهوم العامل من أكثر المفاهيم النحوية إثارة للجدل في الدرس اللغوي الحديث، وقد تعرّض لانتقادات شديدة بدعوى كونه مفهومًا تجريديًا ميتافيزيقيًا لا يستند إلى واقع لغوي ملموس، خاصة في بعض القراءات اللسانية المعاصرة التي رأت فيه أثرًا للمنطق الأرسطي في التفكير النحوي، غير أن قراءة هذا المفهوم في سياقه التراثي تكشف عن وظيفة تفسيرية منهجية، لا عن افتراض غيبي أو ذهني مجرد (حسان، صفحة 110).

فالعامل في النحو العربي ليس سببًا فيزيائيًا لإحداث الإعراب، بل أداة تفسيرية تهدف إلى ضبط العلاقات بين مكونات الجملة، وتفسير انتظام العلامات الإعرابية داخل النسق التركيبي. وقد عرّفه النحاة بأنه "ما أوجب آخر الكلمة من رفع أو نصب أو جر أو جزم" (ابن جني، *الخصائص*،

PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

ج1، ص 35)، وهو تعريف يكشف عن طابعه الوظيفي داخل البنية. كما أن معالجة سيبويه للعوامل في *الكتاب* تقوم على تحليل العلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول، لا على تصور سببي خارجي (سيبويه، صفحة 33).

وقد أدرك النحاة أنفسهم الطابع الاصطلاحي لهذا المفهوم، وهو ما يتجلى في تقسيمهم العامل إلى لفظي ومعنوي، ظاهر ومقدّر، مما يدل على مرونة المفهوم وعدم انغلاقه على تصور واحد (السيوطي، 2006م صفحة 87) فالعامل المعنوي — كابتداء الجملة — يؤكد أن الأمر يتعلق بعلاقة تركيبية لا بأثر مادي محسوس.

وعند مقاربة مفهوم العامل في ضوء اللسانيات الحديثة، يمكن النظر إليه بوصفه محاولة مبكرة لتفسير العلاقات التركيبية، وهو ما يقارب — من حيث الوظيفة لا من حيث المصطلح — مفاهيم مثل "العلاقات النحوية" أو "الاعتماد التركيبي" في النحو الحديث (John Owens, p. 115) غير أن أي مقارنة من هذا القبيل ينبغي أن تتم بحذر منهجي حتى لا يتحول العامل إلى مجرد مقابل اصطلاحي لمفاهيم لسانية معاصرة، إذ يظل كل مفهوم محكومًا بسياقه الإبستمولوجي الخاص.

4. القياس والاستقراء والمنهج العلمي في النحو العربي: يقوم النحو العربي على ركنين منهجيين أساسيين :**الاستقراء** و**القياس** .فالاستقراء يتمثل في جمع الشواهد اللغوية وتتبعها، أما القياس فيمثل آلية عقلية لتعميم القاعدة على ما لم يُسمع، بناءً على ما سُمِع وثبت.

وقد أُسيء فهم القياس في النحو العربي حين عُدّ نوعًا من الافتراض الذهني المجرد، في حين أنه في حقيقته آلية تنظيمية تضمن اتساق النظام اللغوي. فالقياس لا يُستعمل إلا عند غياب السماع، وهو مشروط بعدم مخالفته للمستعمل الفصيح، مما يدل على أن النحو العربي يقدّم الاستعمال على التنظير.

وتكشف هذه المنهجية عن وعي مبكر بمفهوم **النظام اللغوي**، وهو مفهوم مركزي في اللسانيات البنيوية الحديثة. فالنحو العربي، وإن لم يستخدم مصطلح "النسق"، إلا أنه كان يتعامل مع اللغة بوصفها نظامًا تحكمه علاقات داخلية لا مجرد قائمة من القواعد المنفصلة.

يقوم النحو العربي على ركنين منهجيين أساسيين: الاستقراء والقياس. فالاستقراء يتمثل في جمع الشواهد اللغوية وتتبعها في مظانها الموثوقة من قرآن كريم، وحديث نبوي، وشعر عربي فصيح، أما القياس فيمثل آلية عقلية لتعميم القاعدة على ما لم يُسمع، بناءً على ما سُمِع وثبت (السيوطي، 2006م صفحة 73).

وقد أُسيء فهم القياس في النحو العربي حين عُدّ نوعًا من الافتراض الذهني المجرد أو الانفصال عن الواقع اللغوي، في حين أنه في حقيقته آلية تنظيمية تضمن اتساق النظام اللغوي. فالقياس عند النحاة لا يُستعمل إلا عند غياب السماع، وهو مشروط بعدم مخالفته لكلام العرب الفصيح

PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

مما يدل على أن النحو العربي يقدّم الاستعمال على التنظير، ويجعل السماع أصلًا والقياس فرعًا. (المخزومي، 1986م، صفحة 112).

وتكشف هذه المنهجية عن وعي مبكر بمفهوم النظام اللغوي، وهو مفهوم مركزي في اللسانيات البنيوية الحديثة. فالنحو العربي، وإن لم يستخدم مصطلح "النسق"، إلا أنه كان يتعامل مع اللغة بوصفها نظامًا تحكمه علاقات داخلية لا مجرد قائمة من القواعد المنفصلة (Saussure, p. 75.66).

5. النحو والدلالة – من الإعراب إلى المعنى: من أبرز المغالطات الشائعة اختزال النحو العربي في كونه علمًا شكليًا يُعنى بالإعراب فقط في حين أن المتأمل في التراث النحوي، خاصة عند عبد القاهر الجرجاني، يدرك أن النحو كان في جوهره علمًا بالمعنى.

فنظرية النظم عند الجرجاني تقوم على أن المعنى لا يُستخلص من المفردات في ذاتها، بل من العلاقات التي تربط بينها داخل التركيب. وهذا التصور يضع النحو في قلب العملية الدلالية، ويجعل الإعراب أداة لكشف المعنى لا غاية مستقلة.

ومن هنا، يمكن القول إن النحو العربي قدّم تصورًا تركيبيًا دلاليًا متقدمًا يلتقي في كثير من جوانبه مع بعض أطروحات اللسانيات الحديثة، خاصة

في ما يتعلق بعلاقة البنية بالمعنى. غير أن هذا الالتقاء لا يعني التطابق، بل يفتح المجال لحوار علمي مثمر بين التراث والحداثة.

من أبرز المغالطات الشائعة اختزال النحو العربي في كونه علمًا شكليًا يُعنى بالإعراب فقط، في حين أن المتأمل في التراث النحوي، خاصة عند عبد القاهر الجرجاني، يدرك أن النحو كان في جوهره علمًا بالمعنى، وأن الإعراب لم يكن سوى وسيلة لتمييز الوظائف الدلالية داخل التركيب (الجرجاني، دلائل الإعجاز صفحة 45).

فنظرية النظم عند الجرجاني تقوم على أن المعنى لا يُستخلص من المفردات في ذاتها، بل من العلاقات التي تربط بينها داخل التركيب، إذ "ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو" (الجرجاني، دلائل الإعجاز ، صفحة 47) وهذا التصور يجعل العلاقات التركيبية هي المصدر الحقيقي للدلالة، ويضع النحو في قلب العملية التأويلية، لا في هامشها الشكلي (الجرجاني، 1992م، صفحة 32).

ومن هنا يمكن القول إن النحو العربي قدّم تصورًا تركيبيًا دلاليًا متقدمًا يلتقي في بعض جوانبه مع أطروحات لسانية حديثة تجعل المعنى نتاجًا للعلاقات البنيوية داخل الجملة، كما في التصور البنيوي للعلاقة بين الدال والمدلول. (Saussure, p. 120) غير أن هذا الالتقاء يظل تقاطعًا وظيفيًا لا تطابقًا نظريًا، إذ يظل كل نسق محكومًا بسياقه المعرفي الخاص.

PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

6. آليات التحليل في النحو العربي

1.6. التحليل التركيبي وبنية الجملة في النحو العربي: انطلق النحو العربي في تحليله للجملة من وعي مبكر بأهمية **التركيب** بوصفه أساس إنتاج المعنى، فالجملة لم تكن مجرد تجاور ألفاظ، بل بناءً تحكمه علاقات دقيقة بين المكونات. وقد ميز النحاة منذ وقت مبكر بين أنواع الجمل كالاسمية والفعلية ليس من باب التصنيف الشكلي، بل استنادًا إلى وظائف دلالية وتواصلية.

فالجملة الاسمية، مثلًا، ارتبطت في الغالب بالدلالة على الثبوت والاستقرار في حين اقترنت الجملة الفعلية بالحركة والتجدد، وهو تمييز يكشف عن إدراك عميق للعلاقة بين البنية النحوية والمعنى التداولي. وهذا الوعي لا يبتعد كثيرًا عن بعض التحليلات اللسانية الحديثة التي تربط بين البنية التركيبية والقيمة الدلالية أو التداولية للجملة.

كما يتجلى التحليل التركيبي في اهتمام النحو العربي بالعلاقات الإسنادية أي العلاقة بين المسند والمسند إليه، باعتبارها النواة المركزية للجملة. فالإسناد ليس مجرد علاقة شكلية، بل هو الذي يمنح الجملة معناها التام، ويجعلها صالحة للتواصل.

انطلق النحو العربي في تحليله للجملة من وعي مبكر بأهمية التركيب بوصفه أساس إنتاج المعنى، فالجملة لم تكن مجرد تجاور ألفاظ، بل بناءً تحكمه علاقات دقيقة بين (جني، صفحة 93) وقد ميّز النحاة منذ وقت

مبكر بين أنواع الجمل، كالاسمية والفعلية، لا من باب التصنيف الشكلي المجرد، بل استنادًا إلى اعتبارات وظيفية تتصل ببنية الإسناد وموقع كل عنصر في التركيب.

فالجملة الاسمية، مثلًا، ارتبطت في التحليل التراثي بالدلالة على الثبوت والاستقرار، في حين اقترنت الجملة الفعلية بالحركة والتجدد، وهو تمييز أشار إليه البلاغيون والنحاة في معرض حديثهم عن الفروق الدلالية بين الأسلوبين وقد أعاد بعض الدارسين المعاصرين قراءة هذا التمييز بوصفه تعبيرًا عن علاقة وثيقة بين البنية النحوية والقيمة التداولية.

وهذا الوعي لا يبتعد عن بعض التحليلات اللسانية الحديثة التي تربط بين البنية التركيبية والقيمة الدلالية أو التداولية للجملة، كما في اللسانيات الوظيفية التي تجعل نوع البنية مرتبطًا بوظيفتها التواصلية.

كما يتجلى التحليل التركيبي في اهتمام النحو العربي بالعلاقات الإسنادية أي العلاقة بين المسند والمسند إليه، باعتبارها النواة المركزية للجملة. فالإسناد هو الذي يحقق الفائدة ويجعل التركيب كلامًا تامًا (سيبويه، صفحة 24). وقد عدّه عبد القاهر الجرجاني أساس إنتاج المعنى في التركيب، إذ لا يتحقق المعنى إلا بعلاقة تربط بين طرفين في نسق دلالي متكامل.

2.6. النظام النحوي والنسقية في التراث العربي: من الخصائص المنهجية البارزة في النحو العربي التعامل مع اللغة بوصفها **نظامًا**

PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

مترابطًا، لا مجموعة قواعد معزولة. فالتغيّر في عنصر واحد من عناصر الجملة يستتبع تغيّرًا في العناصر الأخرى، وهو ما يفسر تشديد النحاة على مبدأ المطابقة، والترتيب والعلاقات الإعرابية.

وتكشف هذه النظرة النسقية عن وعي بنيوي سابق لظهور البنيوية الحديثة وإن اختلفت المصطلحات. فالنحو العربي، من خلال مفاهيم مثل العامل والموضع، والرتبة، كان يسعى إلى تفسير انتظام الظواهر اللغوية داخل شبكة من العلاقات الداخلية.

ولا يعني هذا القول إن النحو العربي بنيوي بالمعنى السوسيري الدقيق غير أنه يعبّر عن حسٍّ منهجي قريب من فكرة النسق، حيث تُفهم العناصر اللغوية من خلال موقعها داخل النظام، لا من خلال خصائصها الفردية فقط.

3.6. الوظيفة والاستعمال في التحليل النحوي: لم يكن النحو العربي غافلًا عن **الاستعمال اللغوي**، بل جعله معيارًا أساسيًا في بناء القاعدة. فالسماع عند النحاة مقدَّم على القياس، والاستعمال الفصيح هو المرجع الأعلى في إثبات القاعدة أو نفيها. وهذا يؤكد أن النحو العربي لم يكن علمًا معياريًا متصلبًا، بل علمًا يوازن بين القاعدة والاستعمال.

كما يظهر البعد الوظيفي في اهتمام النحو العربي بمقاصد الكلام، مثل التقديم والتأخير، والحذف، والذكر، وهي ظواهر لا تُفسَّر تفسيرًا شكليًا

محضًا بل تُربط غالبًا بأغراض بلاغية ودلالية. فالتقديم، مثلًا، قد يكون لأغراض تخصيصية أو تداولية، وهو ما يدل على أن النحو العربي كان يراعي السياق ومقام الخطاب.

ويُعدّ هذا البعد الوظيفي نقطة التقاء مهمة مع اللسانيات الوظيفية الحديثة التي ترى أن البنية اللغوية لا تُفهم إلا من خلال وظيفتها التواصلية. غير أن النحو العربي تناول هذه القضايا في إطار تكاملي مع البلاغة، لا في إطار لساني مستقل.

4.6. حدود التحليل النحوي التراثي وإمكانات تطويره: على الرغم من الغنى المنهجي الذي يميز التحليل النحوي التراثي، فإنه لا يخلو من حدود تاريخية ومعرفية، فرضتها طبيعة المرحلة والسياق الثقافي. فقد انشغل النحو العربي، في بعض مراحله، بقضايا خلافية دقيقة، أدت إلى تضخم الجدل النظري على حساب التحليل الوظيفي.

غير أن هذه الحدود لا تُعدّ نقائص جوهرية، بقدر ما تعكس طبيعة تطور العلم. ومن هنا، فإن قراءة النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة يمكن أن تسهم في إعادة ترتيب أولوياته، وتسليط الضوء على جوانبه الوظيفية والدلالية دون إنكار منجزه الأصلي.

7. المقاربات اللسانية الحديثة لقراءة التراث النحوي

1.7. القراءة البنيوية للتراث النحوي: ارتبطت البنيوية اللسانية، منذ تأسيسها مع فردينان دي سوسير، بالنظر إلى اللغة بوصفها نظامًا من

PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

العلاقات الداخلية، تُفهم عناصره من خلال مواقعها داخل النسق لا من خلال قيمها الفردية. وقد دفعت هذه الرؤية بعض الباحثين العرب إلى إعادة قراءة التراث النحوي في ضوء المفاهيم البنيوية، بحثًا عن نقاط الالتقاء الممكنة.

ويُلاحظ، عند التأمل في النحو العربي، أنه تعامل مع اللغة بوصفها نظامًا منضبطًا تحكمه علاقات إسنادية وتركيبية، وهو ما يظهر في حديث النحاة عن الرتبة، والموضع، والاعتماد، وإن لم تُصَغ هذه المفاهيم في إطار نظري مستقل كما هو الحال في البنيوية الحديثة. فالقيمة النحوية للكلمة، في التراث، تتحدد غالبًا بوظيفتها في الجملة، لا بذاتها.

غير أن القراءة البنيوية للتراث النحوي تظل قراءة **وظيفية تقريبية**، لا قراءة تطابقية، إذ إن البنيوية الحديثة تفصل بين الدراسة التزامنية والتاريخية، بينما لم يكن هذا الفصل حاضرًا بوضوح في الدرس النحوي العربي. ومن ثم، فإن أي محاولة لاعتبار النحو العربي بنيويًا بالمعنى الدقيق تُعدّ تبسيطًا منهجيًا.

2.7. المقاربة الوظيفية بين النحو العربي واللسانيات الحديثة: تقوم اللسانيات الوظيفية الحديثة على مبدأ أن البنية اللغوية تتحدد من خلال

وظيفتها التواصلية، وأن تحليل اللغة ينبغي أن ينطلق من الاستعمال لا من الشكل المجرد. ويكشف النظر في التراث النحوي العربي عن حضور واضح لهذا البعد الوظيفي، وإن جاء في إطار مختلف.

فالنحو العربي ربط بين البنية والمعنى، وجعل كثيرًا من الظواهر النحوية خاضعة لمقاصد المتكلم، مثل الحذف، والتقديم والتأخير، والذكر وهي قضايا لا يمكن تفسيرها تفسيرًا شكليًا محضًا. وقد عبّر النحاة عن ذلك بمفاهيم مثل (الاختيار) و(العدول)، مما يدل على إدراكهم لدور المتكلم والسياق في تشكيل البنية اللغوية.

ويظهر هذا البعد الوظيفي بجلاء في التراث البلاغي، خاصة عند عبد القاهر الجرجاني، حيث تتداخل الحدود بين النحو والبلاغة، ويغدو التركيب النحوي أداة لتحقيق الغرض البلاغي. وهذا التكامل بين النحو والبلاغة يقترب من حيث الروح، من التصورات الوظيفية الحديثة، وإن اختلفت الخلفيات النظرية.

3.7. التداولية وأفعال الكلام في قراءة التراث: تُعدّ التداولية من أبرز الاتجاهات اللسانية المعاصرة التي أعادت الاعتبار للسياق ومقام الخطاب

PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

وركزت على أفعال الكلام، والقصديات، والعلاقة بين المتكلم والمخاطَب. وقد حاول بعض الباحثين إسقاط هذه المفاهيم على التراث النحوي خاصة في تفسير الظواهر المتعلقة بالإنشاء والخبر.

غير أن التراث النحوي، وإن لم يستخدم مصطلح "التداولية"، إلا أنه كان واعيًا بأثر السياق في توجيه المعنى، وهو ما يظهر في التفريق بين الخبر والإنشاء، وفي تحليل أدوات الاستفهام والأمر والنهي، وربطها بمقاصد المتكلم. وقد ناقش النحاة مسألة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وهي فكرة مركزية في التداولية الحديثة.

ومع ذلك، فإن إسقاط مفاهيم التداولية الحديثة، مثل أفعال الكلام، على التراث النحوي دون تعديل مفهومي، قد يؤدي إلى تشويه النص التراثي. ومن ثم، فإن القراءة التداولية للتراث ينبغي أن تكون قراءة تفسيرية، لا إسقاطية تستلهم المفهوم دون فرضه فرضًا.

4.7. حدود القراءة اللسانية الحديثة وإشكالية الإسقاط: على الرغم من الإسهامات المهمة التي قدّمها توظيف اللسانيات الحديثة في قراءة التراث النحوي، فإن هذه القراءات لم تخلُ من إشكالات منهجية، في مقدمتها **الإسقاط المفاهيمي**، أي نقل مفاهيم حديثة إلى نصوص تراثية دون مراعاة اختلاف السياق المعرفي.

وقد أدى هذا الإسقاط، في بعض الأحيان، إلى أحكام متسرعة، مثل اعتبار النحو العربي قاصرًا عن بلوغ مستوى "العلمية" الحديثة، أو العكس، اعتباره متطابقًا مع اللسانيات المعاصرة. وكلا الموقفين يفتقر إلى الدقة المنهجية.

ومن هنا، فإن القراءة اللسانية للتراث النحوي ينبغي أن تقوم على مبدأ الحوار المنهجي، لا على التطابق أو القطيعة، بحيث يُنظر إلى التراث بوصفه منجزًا تاريخيًا ذا منطق داخلي خاص، يمكن الإفادة منه دون إخضاعه لقوالب جاهزة.

PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

8. حدود التكامل بين اللسانيات الحديثة والتراث النحوي وآفاقه

1.8. إشكالية الإسقاط المفاهيمي والمنهجي: تُعدّ إشكالية الإسقاط المفاهيمي من أخطر الإشكالات التي واجهت محاولات قراءة التراث النحوي العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، إذ لجأ بعض الباحثين إلى نقل مفاهيم ومصطلحات لسانية معاصرة إلى النصوص التراثية نقلاً مباشرًا، دون مراعاة الفروق المعرفية والسياقية بين الحقلين.

ويتمثل هذا الإسقاط في افتراض التطابق بين مفاهيم نشأت في سياق علمي حديث، قائم على تصورات فلسفية ولسانية مغايرة، وبين مفاهيم تراثية وُلدت في إطار ثقافي مختلف، تحكمه غايات دينية وتأويلية بالأساس. وقد أدى هذا المنحى، في كثير من الأحيان، إلى تشويه بنية النص التراثي، أو تحميله ما لا يحتمل من دلالات.

ومن هنا، فإن أي مقاربة تكاملية جادة تقتضي أولًا الوعي بالفاصل التاريخي والمنهجي بين التراث والحداثة، والتمييز بين الاستفادة التحليلية المشروعة والإسقاط التعسفي.

2.8. إشكالية المصطلح واختلاف الأنساق المعرفية: تتفرع عن إشكالية الإسقاط مسألة المصطلح، إذ إن المصطلحات النحوية العربية نشأت داخل نسق معرفي خاص، وتؤدي وظائف محددة داخل هذا النسق ولا يمكن فصلها عن سياقها التداولي والعلمي. فمصطلحات مثل (العامل) و(الإعراب) و(القياس) لا تقابل بالضرورة مصطلحات حديثة مقابلة تامة.

وقد أفضى تجاهل هذا البعد إلى محاولات ترجمة اصطلاحية متسرعة سعت إلى إيجاد مقابل حديث لكل مصطلح تراثي، أو العكس، وهو ما أضعف الدقة العلمية. وعليه، فإن التكامل المنهجي لا يقتضي توحيد المصطلحات، بل فهمها داخل أنساقها، ثم بناء جسور تفسيرية واعية بينها.

3.8. نحو نموذج تكاملي نقدي لقراءة التراث النحوي: في ضوء ما سبق يمكن اقتراح نموذج تكاملي نقدي لقراءة التراث النحوي العربي، يقوم على مجموعة من المبادئ المنهجية، من أبرزها:

- احترام السياق التاريخي والمعرفي للنصوص التراثية؛

PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

– الانطلاق من النص التراثي ذاته، لا من المفاهيم الحديثة المفروضة عليه؛

– التمييز بين التقاطع الوظيفي والتطابق الاصطلاحي؛

– اعتماد القراءة الحوارية التي ترى في التراث شريكًا معرفيًا، لا مادة خامًا.

ويمكّن هذا النموذج من الإفادة من أدوات التحليل اللساني الحديثة دون الوقوع في القطيعة أو الإسقاط، ويُسهم في تجديد الدرس اللغوي العربي على أسس علمية رصينة.

الخاتمة: تُعدّ إشكالية الإسقاط المفاهيمي من أبرز المخاطر التي تواجه قراءة التراث النحوي في ضوء اللسانيات الحديثة، إذ يؤدي نقل المفاهيم نقلًا مباشرًا إلى إغفال اختلاف السياقات المعرفية والغايات العلمية. ومن ثم، فإن المقاربة التكاملية المنشودة تقتضي احترام منطق النص التراثي، والتمييز بين التقاطع الوظيفي والتطابق الاصطلاحي واعتماد القراءة الحوارية بدل الإسقاط أو القطيعة.

وخلص هذا المقال إلى أن النحو العربي لم يكن علمًا شكليًا مغلقًا، بل مشروعًا معرفيًا متكاملًا جمع بين التركيب والدلالة والاستعمال، واستند إلى منهج استقرائي وقياسي واعٍ. كما بيّن أن اللسانيات الحديثة تتيح أدوات تحليل مفيدة لقراءة التراث النحوي، لا نماذج جاهزة لفرضها عليه. وعليه، فإن القراءة التكاملية النقدية تمثل المسار الأجدى لتجديد الدرس اللغوي العربي، شريطة الالتزام بالصرامة المنهجية، والوعي باختلاف الأنساق المعرفية، واحترام خصوصية النص التراثي

سعى هذا المقال إلى إعادة قراءة التراث النحوي العربي في ضوء اللسانيات الحديثة قراءة علمية تكاملية، تنأى عن منطق القطيعة من جهة، وعن منطق الإسقاط غير المنضبط من جهة أخرى. وقد بيّن البحث أن النحو العربي لم يكن علمًا شكليًا مغلقًا، بل مشروعًا معرفيًا مركّبًا جمع بين البنية والدلالة والاستعمال، واستند إلى منهج استقرائي وقياسي واعٍ.

كما أظهر المقال أن ثمة نقاط التقاء حقيقية بين النحو العربي وبعض الاتجاهات اللسانية الحديثة، خاصة فيما يتعلق بالنظر إلى اللغة بوصفها نظامًا، وبالاهتمام بالعلاقة بين التركيب والمعنى، وبأثر السياق في توجيه

PP 143-168
ISSN : 1112-3575 EISSN : 6545-2600

الدلالة. غير أن هذه النقاط لا تبرر القول بالتطابق، بل تدعو إلى حوار منهجي متزن.

وانتهى البحث إلى أن التكامل المنهجي بين التراث النحوي واللسانيات الحديثة ليس خيارًا ترفيًا، بل ضرورة معرفية لتجديد البحث اللغوي العربي شريطة الالتزام بالصرامة المنهجية، والوعي باختلاف الأنساق المعرفية واحترام خصوصية النص التراثي.

نتائج البحث

يمكن تلخيص أهم نتائج البحث فيما يأتي:

1. النحو العربي علم ذو طابع معرفي ومنهجي متكامل.
2. كثير من الانتقادات الموجهة إليه ناتجة عن قراءة إسقاطية.
3. اللسانيات الحديثة تتيح أدوات تحليل مفيدة، لا نماذج جاهزة.
4. القراءة التكاملية النقدية هي المسار الأجدى لتجديد الدرس النحوي.

قائمة المراجع:

1. ابن جني. (بلا تاريخ). الخصائص . (ج1). عبد الحميد الهنداوي.

2. السيوطي. (2006م). الاقتراح في أصول النحو (الإصدار ط1). (عبد السلام هارون، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

3. تمام حسان. (بلا تاريخ). اللغة العربية معناها ومبناها (الإصدار ط5). عالم الكتب.

4. سيبويه. (بلا تاريخ). الكتاب (المجلد ج1).

5. عبد القاهر الجرجاني. (بلا تاريخ). دلائل الإعجاز . دار المدني.

6. عبد القاهر الجرجاني. (1992م). أسرار البلاغة (الإصدار ط1). القاهرة : شركة القدس – دار المدني .

7. مهدي المخزومي. (1986م). في النحو العربي: نقد وتوجيه. بيروت: دار الرائد العربي.

8. John Owens. (s.d.). Early Arabic Grammatical Theory. Kees Versteegh: The Arabic Linguistic Tradition.

9. Saussure, F. d. (s.d.). The Arabic Linguistic Tradition . Kees Versteegh: Course in General Linguistics.